# محاضرات قانون التجارة الدولية .

للأستاذة : **زنداقي سهيلة** .

ماستر 1 القانون العام الاقتصادي.

تابع للمحاضرة الأولى بعنوان:

مزايا و سلبيات إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

إن إتفاق الشراكة يطرح عدّة تساؤلات أبرزها :

هل حقيقة و على أرض الواقع سيجسّد الاتفاق أم ستصبح الجزائر سوقا حرّة مستقبلة للمنتوجات الأوروبية فقط؟

هل سيحقق الاتفاق مكاسبا للبلاد و هل ستتمكن من الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي منحت لها بموجب الاتفاق؟

هذه التساؤلات تفرض نفسها في وسط مفارقة :الوضع السيء للاقتصاد الجزائري في مقابل الاقتصاد الجزائري خاصة في مجال التنافسية.

**رصد السلبيات:**

يعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر من حيث المبادلات التجارية و التي تبلغ حوالي 60% من مجموع المبادلات التجارية ما استدعى عقد اتفاق شراكة ، لكن بعد 5 سنوات من تطبيقها أظهرت المعاينة الأولى أنّ الأهداف المتوخّاة منها لازالت بعيدة عن تحقيق النتائج المرجوّة .

أصبح برنامج التفكيك عائقا أمام تطبيق سياسات التنمية للمؤسسة الجزائرية وكأنّ اتفاق الشراكة فقط هذا البرنامج دون المواضيع الأخرى .

الملاحظ أنّ الشركاء الأوروبيين يفضّلون الإستثمار في مجال البترول و الغاز و يتهرّبون من باقي مواضيع الإستثمار الأخرى .

المجموعة الأوروبية تتعامل فيما بينها و مع باقي دول العالم مجتمعة في حين تفضّل التعامل مع الدول العربية منفردة .

أبدى منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية خشية كبيرة من عقد اتفاق الشراكة لأن أساس ما التزمت به المجموعة الأوروبية مصطلحاته واسعة ترتكز على كلمات : المساعدة ،الإعانة التعاون ، ذلك ما دفع البعض للقول بأن قرار الشراكة كان سياسيا لأن الغرض هو إنهاء و الإسراع في مسار المفاوضات قبل سنة 2001.

إن النسيج الصناعي مكوّن من :المؤسسات الصغيرة ،المصغّرة و المتوسّطة. أمّا المؤسسات الأوروبية فأغلبها متعدّدة الجنسيات تتمتع بتكنولوجيات جدّ مرتفعة و إمكانيات هائلة .

إنّ التطبيق الأوّلي لإتفاق الشراكة كان حول التفكيك دون مواضيع التنمية الأخرى كتطوير الإنتاجية ، تأهيل المؤسسة الجزائرية.

**الإيجابيات :**

أن المؤسسة الجزائرية لا يمكنها أن تصبح تنافسية إلا من خلال التعرّض لصدمة الإنفتاح الإقتصادي و التدمير الجمركي فتباشر إصلاحات لترقية تجارتها الخارجية .